التحول الى الحكومة الذكية -الفجوة بين التشريع والتكنولوجيا عند التطبيق –

Transition to smart government - the gap between legislation and technology on implementation

خبال حميد *[1]، شول بن شهرة [2]

[1] مخبر السياحة الإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر) ، khebal.hamid@univ-ghardaia.dz

[2] مخبر السياحة الإقليم والمؤسسات جامعة غرداية (الجزائر)، benchohra.choul@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/07/10 تاريخ النشر: 2021/09/25

ملخص:

تهدف هاته الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسالة التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية مع ظهور الحكومة الذكية ومسالة ضبط التشريعات مع مواكبة التطور التكنولوجي لوسائل المعلومات والاتصال وما هي الأساليب التي تتخذها الدول في دراسة مسالة اختيار نمط معين للتحول قبل اتخاذ قرارات سياسية و الخوض في مسالة الجانب المالي والتشريعي وقبلهما كيفية الحصول على المعلومات التقنية وفق ضوابط قانونية دولية تحمى من خلالها المعلومات المتداولة كون أن الموضوع متعلق بنظام امن المعلومات يجب حمايته امنيا والكترونيا.

الكلمات المفتاحية: التشريع؛ تكنولوجيا المعلومات؛ الحكومة الالكترونية؛ الحكومة الذكية؛ الفجوة.

Abstract:

This study aims to shed light on the issue of shifting from traditional gouvernement to e-gouvernement with the emergence of smart government and the issue of controlling legislation and keeping pace with the technological development of information and communication means. Therefore، countries in studying the issue of choosing a specific mode of transformation must make political decisions before delving into the issue of the financial side. And the Legislative، and accepted them، how to obtain technical information in accordance with international legal controls through which information circulated is protected

Keywords:egouvernement ،smartgouvernement،legislation،gap،information technologie).

* المؤلف المرسل

1- مقدمة

تعتبر مسائل استخدام شبكة الانترنت من أدق الوسائل الفنية التي تتبناها مختلف المؤسسات العالمية لما لها من أهمية كبيرة خاصة كتلة البيانات الكبيرة التي تحتويها والتي تعمل على اختصار عاملي الزمن والمكان في ظل ضبط مسالة ما يصطلح عليه بالأمن الالكتروني وامن المعلومات في خضم هذا التطور الرهيب في مجال الالكترونيات ومع ظهور بوادر التجارة الالكترونية وتطور مسائل تطبيق هذا التحول الرقمي في شتى ميادين الحياة وجدت الحكومات التي تعتمد على النمط التقليدي لمسايرة نشاطاتها الإدارية سواء كمرفق عام خدماتي أو تسيير شؤون العامة من المجتمع خاصة مع اتجاه مغلب دول العالم الى تبنى نمط الحكومة الالكترونية ملزمة على تبنى قرار التحول والأصعب من ذلك هو أن الحكومة الالكترونية في حد ذاتها أصبحت تعتبر كنمط إداري قديم مع ظهور الحكومة الذكية ومع هذا التطور التكنولوجي المتزايد من جانبه التقني وتبنى مغلب الحكومات أنماط الحكومة الالكترونية والذكية وجب التسارع في سن تشريعات تساير هذا التطور مواكبة لهاته التحولات الرقمية الرهيبة للحد من حدوث فجوة كبيرة في جانب تطبيق القوانين مع كل هذا نجد أن بعض الدول لازالت تبحث لنفسها مسالة الخروج من النمط التقليدي للحكومة والتي في واقع الحال كرست البيروقراطية وكثرة الفساد في التسيير لكن المشكل المطروح في مسالة التحولات وهو مسالة الضبط القانوني المحكم لأنها تحتاج إلى قرار سياسي بالدرجة الأولى ومن جهة أخرى هو مسالة ضبط الاستعمال المفرط لهاته التحولات التي تنجر عنها عواقب وخيمة خاصة من جانب امن المعلومات وحمايتها كل هذا قد يؤدي إلى عدم تحديد المسؤولية القانونية الواجبة التطبيق، فهناك بوادر دراسات في الأفق تتحدث عن ظهور الشخصية القانونية للشخص الرقمي مما صعب عملية اتخاذ قرار التحول للدول النامية مع هذا التطور التكنولوجي الهائل والذي ظهرت معه تطبيقات الكترونية جديدة كمفهوم العقد الالكتروني ، الوكيل الذكي ،القرارات الإدارية الالكترونية، الجريمة الالكترونية ...الخ وتأسيسا على ذلك إشكالية الموضوع تتمحور حول الجانب المفاهيمى لتحول نمط تسيير الحكومات من الطريقة التقليدية إلى الالكترونية وصولا إلى الحكومة الذكية واثر هذا التطبيق على مدى توافق الجانب التشريعي مع الجانب التقني ؟ ولمناقشة هاته الإشكالية اعتمدنا عل مبحثين وهما أسباب ومقومات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية والذكية أو ما يصطلح عليه استنتاجا الحكومة المتكاملة وفي المبحث الثاني ناقشنا مسالة ضبط التشريعات وفق تطبيق النمط التقني المختار للتحول .أما من ناحية المنهج المتبع فاعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي لتحديد المفاهيم والوصول إلى نتائج قد تساعد في حل مشكلة سد الفجوة بين التشريع واستعمال التكنولوجيا

2- أسباب ومقومات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية و الذكية .

قبل التعمق في أسباب التحول ومقوماته لابد لنا وان نعطي مفاهيم دقيقة لأنواع أنماط تسيير الحكومات إداريا لنحدد الأسباب والمقومات بدقة هذا أولا ثم نناقش الأسباب والمقومات التي دعت الدول إلى اتخاذ نمط معين من تسيير حكوماتها إما الكترونيا أو باستخدام الذكاء الاصطناعي وصولا إلى أهم مؤشرات تطبيق الحكومة الالكترونية والذكية

2-1- المفاهيم المختلفة لأنماط تسيير الحكومات إداريا

هناك عدة صور لنمط تسيير الحكومات من الجانب الإداري ولذلك ينبغي تعريف كل صورة حتى تتضح الرؤية في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية والذكية.

2-1-1 تعريف الحكومة التقليدية:

الحكومة التقليدية هو ذلك الكيان التنظيمي الذي تشكله الدول من اجل إدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث تغطي هذه الإدارة مجالات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والعسكري والأمني وتنمية الناتج القومي وتعليم المواطنين والمحافظة على صحتهم وتحسين ظروف معيشتهم وإدارة الأزمات وتنمية علاقات البلاد مع العالم الخارجي إلى غيره من المهام المتخذة الأخرى [1]

يلاحظ هنا وان التعريف جاء ليبين مهام الإدارات الحكومية ليوضح البنية الأساسية للدولة وبطريقة روتينية وهذا التخطيط معمول به في جميع دول العالم .

2-1-2 تعريف الحكومة الالكترونية :

عرفها البنك الدولي على أنها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة وشبكة الانترنت وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية وهذه التكنولوجية يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الأهداف مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيد من الشفافية أو إدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية كما أن ناتج هذه التطبيقات يؤدي إلى زيادة الشفافية وتعظيم العائد ككل او تخفيض النفقات وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته [2]،بالرغم انه كثيرا ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية والإدارة الالكترونية

---

(1)- بوفاسة سليمان- سعيداني رشيد: **استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة المدية- الجزائر، العدد 01، جانفي 2013، ص 09.

(2)- نوى طه حسين وآخرون: **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة العمومية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المسيلة الجزائر، العدد 05، 2018، ص 134.

بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى لمفهومين وبالرغم من تكامل المصطلحين إلا أنهما مختلفان ،فالرقمنة هي المجهودات المبذولة من اجل تحويل العمل الإداري التقليدي إلى عمل الكتروني . [1]

2-1-3 تعريف الحكومة الذكية :

تعرف الحكومة الذكية على أنها حكومة تقدم الخدمات للمستفيدين بالتكامل مع جهات الكترونية أخرى للحصول على البيانات اللازمة لتقديم الخدمة بشكل ألي إلى المستفيد وتقوم هذه الجهة أيضا بدورها في التكامل وتوفير بيانات المستفيد من الخدمة إلى جهات الكترونية أخرى ومن منظور فني تقوم الحكومة الذكية بعمل ربط شامل لجميع خدماتها مع بعضها البعض وأيضا التكامل مع الجهات الالكترونية الحكومية الأخرى لإكمال الإجراءات نيابة عن المستفيد وذلك من خلال الاستعلام التلقائي عن بيانات المستفيد من الخدمة بدلا من طلبها منه مما يزيد في دقة المعلومات وسرعة التنفيذ[2] ،والملاحظ هنا أنها تعد امتدادا للحكومة الالكترونية وهي جعبة جديدة من حقب التطور التاريخي للتعاملات الالكترونية الحكومية ويقصد بها تقديم الخدمات الالكترونية والتطبيقات المعلوماتية المختلفة على الأجهزة الذكية كالهاتف النقال والأجهزة اللوحية وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي المتصلة بالانترنت بحيث يمكن تقديم خدمات الحكومات الذكية من أي مكان وعلى مدار الساعة وبسرعة ودقة متناهيين وعبر منصة موحدة للتطبيقات النقالة تقدم من خلالها خدمات الحكومة الذكية. [3] استنادا إلى ما سبق يتضح أن الحكومة التقليدية هي البنية التحتية لعملية التحول كونها تمثل عملية شاملة لجميع البيانات ولا يمكن بأي حال الاستغناء عنها لان مسالة التحويل هي عبارة عن نمط تغيير التسيير باستخدام وسائل تقنية بحتة وجب ضبطها وفق القانون فعملية التحول والترابط بين صور أنماط تسيير الحكومة الهدف منه هو الوصول إلى ما يسمى بالحكومة المتكاملة.

2-2 أسباب ومقومات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية والذكية

سنعالج في هذا المطلب أسباب التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية والذكية ثم نعرج على أهم المقومات وصولا إلى مؤشرات التحول لالكترونية.

2-2-1 أسباب التحول إلى الحكومة الالكترونية والذكية :

هناك عدة أسباب للتحول أهمها :

---

(1)- محمد العيداني يوسف زروق: **رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة باتنة- الجزائر، مجلد 07، العدد 01، 2020، ص ص 502-516 ص 504.

(2)- ضيف الله العتيب، **الحكومة الذكية مرحلة ما بعد الحكومة الالكترونية الجمعية السعودية للمبرمجين** ، www.daif. Net ،(50،10 ،2020،12،24)

(3)- فهد بن ناصر العبود، **الحكومة المتكاملة**، المكتبة الوطنية للنشر، الرياض السعودية، ط 1، 2018، ص17.

أ-الأسباب السياسية:

وتجدر الإشارة هنا أن عملية دمقرطة التعامل في المجال الالكتروني وحتى الذكاء الاصطناعي لدى العامة من المجتمع ،بعدما كانت تختص به فئة قليلة من الباحثين والمختصين جعله مجال لتنافس السياسين لكسب رضا الجمهور والذي أدى إلى بحثهم عن طرق أسهل لتقديم الخدمات للعامة ومما لاشك فيه أن هناك أسباب سياسية خفية لا تظهر للعلن ممثلة في جهات راعية وداعمة لأنماط التحول والتي لها أغراض اقتصادية أولا وفي الخفاء السيطرة والتبعية عن طريق دعم الدول النامية بصب أموال ضخمة لدعم مشاريع الحكومات الالكترونية والذكية معا لفرض التبعية في كل المجالات .وهذا ما يجعل التعامل بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مجال صعب كون أن المعلومة بيد الدول المتطورة ولا يمكن الحصول عليها الا بتقديم تنازلات عجلت بحدوث ما يسمى بالفجوة الرقمية ونتيجة لها حدثت فجوة تشريعية في تطبيقات الإدارة الالكترونية لان استعمالها يتم بدون دراسة قبلية من كل الاتجاهات

ب-الأسباب التكنولوجية :

إن التطور الهائل في هذا المجال خاصة من جانب امن المعلومات أعطى الثقة للتعامل ببرامج تطور التكنولوجية من جانب الإدارة الالكترونية وبدرجة أولى في المعاملات الالكترونية للتجارة ،وكذا المعاملات الالكترونية الغير ربحية وتجدر الإشارة هنا ان التعامل بممكنات التكنولوجيا جاء نتيجة تطور شبكات الانترنت وانخفاض الأسعار والتنافس الشديد بين الشركات العملاقة لبيع المعلومة والحصول على برامج تسيير عالية الجودة عن طريق تشفير البيانات وهذا ما ساعد بسد فجوة انعدام الثقة بين الشركات الراعية والحكومات التي تود الحصول على التكنولوجيا والخروج من نمط تسيير الحكومات التقليدية

ج-الأسباب الاقتصادية :

هناك أسباب كثيرة ومتعددة ولتوضيح ذلك سوف نذكر أهمها : حيث ساهمت التكاليف المنخفضة للتكنولوجيا على قيام الحكومات باستغلالها كما أن التوجه نحوى المشاريع المشتركة من مختلف القطاعات أصبح مهما [1] لتسهيل الأعمال ووضوح الرؤية في التسيير ومن بين الأسباب كذلك توفير المال والجهد على جميع الإطراف المتعاملة بالحكومة الالكترونية وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالتسيير القديم بالإضافة إلى مساندة برامج التطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص وبالتالي زيادة العائد الربحي للحكومة الالكترونية دون أن ننسى السبب الرئيسي وهو فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات[2]

(1)- مؤلفي سطور، **أسباب ظهور الحكومة الالكترونية**، www.stor.com ، (22،12،2020 00،00)

(2)- مريم خالص حسين، **الحكومة الالكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2013، ص446.

2-2-2 مقومات التحول إلى الحكومة الالكترونية والذكية :

تتميز الحكومة الالكترونية عن الحكومة التقليدية بأنها حكومة بلا ورق وإدارة بلا مكان ولا زمان وبلا تنظيمات جامدة [1] لذا هي تحتاج إلى الكثير من المقومات للتطبيق أهمها :- سد الفجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة مع البحث عن مهارات في التكنولوجيا والتنظيم عن طريق تكوين متخصصين في هذا الجانب والقيام كذلك بسد الفجوات الشاسعة بين ما تتوقعه الحكومة وإدراك المواطن العادي [2] ،التنسيق والربط بين الهيئات والأعمال الحكومية لتجنب الازدواج والتعارض بين الهيئات والإجراءات الحكومية المختلفة إلى جانب وضع إطار قانوني ينظم تعاملات الحكومة الالكترونية مع المواطنين بما يكفل حماية حقوق ومصالح الطرفين وخاصة في ظل التحديات التي يواجهها تطبيق النظام الالكتروني في أداء الخدمات في إطار عملية التحول من النظام التقليدي إلى النظام الالكتروني[3]

الأخذ بالمعايير القياسية إذ يجب العمل على بناء وثائق وأدلة إرشادية تضم المعايير القياسية التي يجب على الجهات الحكومية الالتزام بها عند تقديم خدماتها عبر انترنت الأشياء مثلا وتضم أفضل الممارسات التي يجب مراعاتها من اجل تعزيز تبنى المتعاملين لسلك الخدمات مع الأخذ بمعايير امن الحماية كما هو الحال في مجال امن المعلومات فان الأشياء المرتبطة بشبكة الانترنت هي أيضا بحاجة إلى ضبط في مجال أمنها المعلوماتي وإلا فان انترنت الأشياء قد تفتح للقرصنة للمجرمين للوصول حتى للحسابات الشخصية(4)

2-2-3 مؤشرات نضج الخدمات الالكترونية:

هناك عدة مؤشرات لنضج الخدمات الالكترونية أهمها :

-مؤشر الخدمات الالكترونية : ويركز بصفة مباشرة على مستوى نضج الخدمات الالكترونية والتبادل الأمني للمعلومات وكل ما يتعلق بالخدمات الالكترونية

-مؤشر البنية التحتية للاتصالات : ويعين عدد مستخدمي الانترنت وعدد مشتركي الهاتف الثابت وعدد مشتركي النطاق العريض السلكي واللاسلكي

---

(1)- غالم الهام، **مزايا وتحديات الانتقال من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية تجارب بعض الدول بما فيها الجزائر**، مجلة revredeconome et de stetique appliquee ،المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد الجزائري، الجزائر، المجلد11، العدد 02، 2014، ص 150.

(2)- منير بركاني، **تعريف أهمية وإستراتيجية الحكومة الالكترونية**، موقع تدوينية علوم الإدارةhttps://www.tadwiina.com ، (00،09 ، 2020،12،24)

(3)- غفصي توفيق، **إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية**، مجلة دفاتر اقتصادية، الجلفة الجزائر، العدد 01، 2019، ص 345.

(4)- تحرير إدارة المجلة،**الحكومة الذكية وتقديم الخدمات الحكومية عبر انترنت الأشياء**، مجلة حكومة دبي الذكية الإمارات، العدد 141، ص 05.

- مؤشر رأس المال البشري ويعين مؤشر معدل محو الأمية في المجتمع ونسبة الالتحاق في التعليم ومتوسط سنوات الدراسة والعدد الفعلي لسنوات الدراسة في التعليم [1] هذه المؤشرات كلها تساعد على المضي قدما إلى الاستعمال التقني بطرق حديثة ومدى قدرة الحكومات على المواصلة في نمط تسيير إداري الكتروني وذكي.

3- ضبط التشريعات القانونية قبل مرحلة التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية الذكية

سنناقش في هذا المبحث مسالة ضبط التشريع وفق النمط التقني المختار لتسيير الجانب الإداري للحكومة سواء الحكومة الالكترونية او الحكومة الذكية وذلك نظرا لعدم وجود تناغم بين التشريع والتكنولوجيا كون أن المسالة يحكمها عاملي نسبية الاستقرار والتغير وهذا نظرا لان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطور مستمر ومتسارع بينما التشريع بطبيعته له خاصية الاستقرار.

3-1- تكنولوجيا الاتصال الحديثة: تسارع تطور وظهور مفاهيم جديدة

تعد تكنولوجيا الاتصال الحديثة من الوسائل والتقنيات التي لم تترك في عصرنا الراهن مجالا من المجالات دون أن تقتحمه وتفرض نفسها على القائمين والمشتغلين في مختلف الأنشطة فأصبح كل عمل أو نشاط لا ينجز إلا بتوظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة مثل الحاسوب، شبكة الانترنت، الأجهزة الرقمية، هواتف كاميرات ذكية، مسجلات ،معالجات برمجيات، ولا سيما شبكة الانترنت التي أصبحت تؤوى العديد من النشاطات التي تنجز من قبل وغيرت كيفية التعامل معها والمدة والتكاليف المستهلكة فسهلت العديد من الأعمال والأنشطة وساهمت تحديثها فنجد اليوم مصطلحات جديدة ظهرت بفعل هذا التقدم الهائل والتحول الحاصل في هذه القطاعات مثل التجارة الالكترونية التعليم الالكتروني العمل عن بعد الدراسة عن بعد الإدارة الالكترونية والسياحة الالكترونية إلى غير ذلك من المجالات والمفاهيم التي أصيبت بالحمى الالكترونية[2] نتيجة سرعة التطور التكنولوجي مما احدث فجوة رقمية بين الدول في امتلاك المعلومة ولا يفوتنا هنا أن ننوه بما جاء في تقرير الأمم المتحدة في الجمعية العامة بتاريخ 30 جويلية 2019 في الدورة الرابعة في البند 109 لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للإغراض الإجرامية ، بينها تقرير فنزويلا والتي سلمت لاستخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات وان دور المجتمع الدولي في استخدامها يمكن أن يسهم في بلوغ الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي التصدي لتحديات الجدية وأكدت على أهمية أزالت العقبات التي تعرقل الحد من الفجوات الرقمية وخصوصا الفجوات

---

(1)- فهد بن ناصر العبود **الحكومة المتكاملة** مرجع سابق ص 15

(2)- إبراهيم بعزيز، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية**، ط الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012 .ص 109-110

التي تعترض التحقيق التام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورفاهية سكانها وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية [1] .

من هنا يتضح أن التطور التكنولوجي الرهيب وحدوث فجوة رقمية هائلة بين الدول المتطورة والدول النامية كرس في حد ذاته وجود فجوة بين استعمال التكنولوجية وضبط التشريعات ،لان مغلب الدول تستعمل أسلوب التحول من النمط التقليدي إلى الالكتروني للافتخار والتباهي دون دراسة العواقب والأخطار الناتجة عن طبيعة التحول كون أن الأمر يتعلق بالجانب الاقتصادي الأمني بالدرجة الأولى وهو حماية المعلومات والبيانات ،والذي يتطلب اختصاصين في هذا المجال حتى نستطيع ضبط المسؤولية القانونية لعملية القرصنة إن حدثت وتكون الدراسة التشريعية سابقة عن عملية تطبيق الأنماط الالكترونية للتسيير الإداري لا أن تكون لاحقة .

3-2- ضبط التشريع بظهور مصطلحات قانونية جديدة :

نظرا لكثرة التعامل في المجال الالكتروني سواء في مجال الإدارة الالكترونية أو الأعمال التجارية الالكترونية أو الحكومة الالكترونية الذكية ظهرت مصطلحات قانونية جديدة والأصح مشاكل قانونية أهمها ظهور ما يسمى بالشخصية القانونية للشخص الرقمي، الوكيل الذكي، العقود الالكترونية الذكية ،التوقيع الالكتروني ، مسالة تحديد المسؤولية القانونية للشخص الرقمي ، الأمن الالكتروني ،الذكاء الاصطناعي هذا الأخير الذي يهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء[2].

والملاحظ وانه كلما كان هناك تطور في الجانب التكنولوجي كل ما ظهرت مشكلات قانونية جديدة يصعب حلها وهذا راجع إلى عدم ضبط التشريعات قبل اتخاذ قرار التحول من الأنماط التقليدية لتسير الحكومات إلى الأنماط الحديثة مما صعب ما يصطلح تسميته بالثقة الرقمية لسد الفجوة دون وجود تشريع، إلا أننا لا ننكر وجود بعض المحاولات في سن القوانين في الدول النامية التي اتخذت أسلوب التحول إلى الإدارة الالكترونية ومن بينها الجزائر وحسن ما فعل المشرع الجزائري لاستكمال بعض القوانين للخوض في إستراتيجية الدخول في الحكومة الالكترونية على سبيل المثال باعترافه بحجية الكتابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني في القانون 10/05 الصادر بتاريخ 20 جوان 2005 والمتمم والمعدل للقانون المدني [3] .

---

(1)- تقرير الأمم المتحدة، الجمعية العامة 30 جويلية 2019 في الدورة الرابعة في البند 109 لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للإغراض الإجرامية، ص 107-109.

(2)- ألان يونيه ترجمة على صبري فرغلى، **الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله**، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978، ص 11.

(3)- السعيد سحارة، مجلة القانون للإعمال- الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والافاق، https://www.droitetentreprise.com (00،22 ، 2020،12،25)

3-3- وقوع فجوة بين التشريع والتكنولوجيا أثناء مرحلة التحول

يلعب الجانبان القانوني والتشريعي دورا مهما في إطار التحول الرقمي إذ لابد من توافر تشريعات تنظم عمليات الإتاحة والاستخدام للخدمات الحكومية فقد توصلت دراسات على أن أسباب الفشل في استخدام الحكومة الالكترونية على سبيل المثال بدوليتي العراق وسوريا تعود إلى عدم وجود تشريع ينظم عملية الاستخدام[1] ولكن قبل التطرق إلى شرح وقوع الفجوة بين التشريع والتكنولوجيا أثناء مرحلة التحول ولابد أن نشير إلى مسالة هامة وهي كيفية القضاء على المعوقات الإدارية.

3-3-1- المعوقات الإدارية

هناك تحديات كبيرة في الجانب الإداري لعمليات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية وتتمثل تلك التحديات في عدم وضوح الرؤية ووجود تفاوت في اخذ المنظمات بأسباب تفصيل الأنظمة للمعلومات الإدارية وضعف تكامل التخطيط والتحليل والقدرة على التنبؤ بالمستقبل والموائمة بين الحاجات المتنوعة والمتعارضة أحيانا، وعدم تحقيق التوازن بين خطة المنظمة والإستراتيجية الكلية نظرا لتعدد المنظمات والأجهزة الحكومية وغياب إدارة التغيير بحيث أن التحول إلى نموذج الحكومة الالكترونية أو الذكية سيؤدي إلى تغيير علاقة الجهاز الحكومي مع بيئة الداخلية والخارجية مما يستوجب إعادة تصميم العملية الإدارية الذي يتعامل معها ذلك الجهاز الإداري وصعوبة التحول إلى تنظيم الكتروني وتطلب الثقافة التنظيمية ومقومات التغيير من قبل العاملين [2].

بيد أن عملية التحول نحو أتمتة أنشطة الإدارة العمومية على سبيل المثال تتم عن طريق تغيير مفاهيم الخدمة العامة من خلال إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تنصيب شبكة حكومية داخلية وهي نظام شامل يتضمن مجموع الوسائل الحديثة للاتصال[3] .

وفي واقع الأمر أن عملية القضاء على المعوقات الإدارية تتطلب جهد كبير ودراسة إستراتيجية فعالة للوصول إلى نتائج العمل بأسلوب حديث لتسير الإدارة ولا يكون ذلك إلا باتخاذ قرارات سياسية فعالة في هذا الجانب حتى نتمكن من سد الفجوة الموجودة بين استعمال التكنولوجيا وضبط التشريع.

---

(1)- نوال بنت على البلوشية ،نبهان بن حارث، **واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية**، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، جامعة السلطان قابوس دار حمد بن خليفة للنشر، عمان ، 2020، ص06

(2)- جاب الله شافية، **ملامح وأبعاد نجاح التحول الى حكومة الالكترونية في الدول النامية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد 05، العدد 02، 2016، ص559

(3)- ربيع قرين ،عز الدين دراعو، **إستراتيجية التحول نحو الحكومة الالكترونية في الجزائر مع الإشارة لبعض المبادرات العالمية**، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية سكيكدة الجزائر ، العدد 2، المجلد 2، 2019، ص152.

2-3-3 وقوع الفجوة بين التشريع والتكنولوجية أثناء التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية الذكية :

إن مسالة تحديد المعايير الدقيقة لمرحلة تشريع القوانين ولابد من أن تطرح مسالة مراحل التشريع والتي هي كثيرة ومتداخلة أهمها التشريعات التي تمر على البرلمان يقابلها من جانب أخر التطور التقني التكنولوجي وهو جانب تقني يحتاج إلى متخصصين في البحث وبوتيرة أسرع ،هذا الربط بين التسارع في التطور التكنولوجي والذي يخضع إلى إجراءات بسيطة في التعامل وضبط الأمور التقنية من جهة وبين التطور البطيء لسن التشريعات التي تحتاج إلى إجراءات طويلة ، عجل بحدوث فجوة من الجانب التشريعي عند عملية تطبيق ممكنات التكنولوجيا والأكثر من ذلك هو أن العالم اليوم متجه إلى أكثر من الحكومة الالكترونية و الحكومة الذكية وهى حكومة انترنت الأشياء مما سوف يصعب العملية أكثر ويستدعى فرض متطلبات قانونية جديدة هاته الأخيرة هي من المتطلبات الأساسية لتطبيق الحكومة الالكترونية ويتحقق ذلك من خلال مجهودات تشريعية ومتخصصة لبناء الإطار القانوني المناسب لكل التعاملات الالكترونية سواء من حيث التعامل أو من خلال ضبط المصطلحات القانونية والتقنية المرتبطة بها وكذا من حيث استحداث نصوص جنائية لمواجهة الجرائم العالقة بها وذلك باتخاذ خطوات تشريعية لازمة[1] .

وجدير بالذكر هنا هو ما جاء به المشرع الجزائري في مجال مكافحة جرائم الانترنت، لقد واكب المشرع الجزائري بقدر قليل الحركة التشريعية لمكافحة الجرائم الالكترونية واعتبر أن كل من برامج الحاسوب تعتبر مالا منقولا تطبق عليه أحكام السرقة وفقا لقانون العقوبات وكذلك فيما يخص البرامج والبيانات تطبق عليها جريمة النصب كما يمكن أن تصلح محلا لخيانة الأمانة[2] .

والملاحظ أن هاته الحلول قليلة جدا وجب التكثيف من دراسة التشريعات والسرعة بالإقرار بها كون أن المسالة المقابلة هي ناتج تقني سريع التطور واستعماله بدون سند قانوني تنجر عنه أخطار كبيرة وجرائم جديدة في الوقت الراهن يتطلب الأمر بداية اللجوء إلى حلول قصيرة المدى ثم الحلول طويلة المدى وهو إعادة النظر في معظم التشريعات لان استعمال الانترنت أصبح ظاهرة تمس جميع مجالات الحياة[3] .

---

(1)- براهمي حنان، **جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الإدارية ذات الطبيعة المعلوماتية**، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق جامعة بسكرة، 2015/2014.ص38

(2)- مؤلفي الموقع، **التنظيم القانونى والجرائم الالكترونية مابين امن المعلومات وتقييد الحريات** https://hrdoegypt.org ، مركز هاردو لدعم التعبير الرقمى بالقاهرة، سنة 2018، ص 19.

(3)- مركز هاردو، نفس المرجع، ص 31.

خـــاتمـــــــة:

وفي الأخير إن مرحلة التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية و الذكية تمر بمراحل دقيقة ومتشعبة وبالمقابل نتائجها جيدة في حين أن ضبط مجال تشريعها على كل مستوى سواء الجانب الخدماتي أو الأمني مع التسارع الكبير لتطور وسائل تكنولوجيا الاتصال يستلزم اخذ كل الاحتياطات والأسباب لضبط عملية التحول التي ظهرت عنها :

-مخاطر الاستعمال والتي قد تؤدي إلى عواقب كبيرة قد تمس بالنظام العام وكذا الأمن القومي للحكومات

-وجود فراغ تشريعي ظهر عنه عدم التحكم في تحديد المسؤوليات القانونية في التعامل بممكنات الرقمنة وبالنتيجة على الحكومات ضبط التشريع قبل اتخاذ قرار التحول مع القيام بما يلي :

تكوين متخصصين في مجال ضبط امن المعلومات والأمن الالكتروني مع إنشاء معهد متخصص في الجامعات يهتم بوتيرة البحث في مجال الذكاء الاصطناعي

- العمل على وجود لجان متخصصة في الجانب القانوني تعمل على تتبع عملية ظهور المشكلات القانونية نتيجة التطور الهائل لوسائل الاتصال والتكنولوجية.

- دراسة تطبيق عملية ممكنات الذكاء الاصطناعي للخروج من النمط التقليدي للتسيير.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم بعزيز، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية**، ط الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012 .ص 109-110
2. ألان يونيه ترجمة على صبري فرغلى، **الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله**، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978، ص 11.
3. براهمي حنان، **جريمة تزوير الوثيقة الرسمية الإدارية ذات الطبيعة المعلوماتية**، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق جامعة بسكرة، 2015/2014.ص38
4. بوفاسة سليمان- سعيداني رشيد: **استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة المدية- الجزائر، العدد 01، جانفي 2013، ص 09.
5. تحرير إدارة المجلة،**الحكومة الذكية وتقديم الخدمات الحكومية عبر انترنت الأشياء**، مجلة حكومة دبي الذكية الإمارات، العدد 141، ص 05.

6. تقرير الأمم المتحدة، الجمعية العامة 30 جويلية 2019 في الدورة الرابعة في البند 109 لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للإغراض الإجرامية، ص 107-109.
7. جاب الله شافية، **ملامح وأبعاد نجاح التحول الى حكومة الالكترونية في الدول النامية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد 05، العدد 02، 2016، ص559
8. ربيع قرين ،عز الدين دراعو، **إستراتيجية التحول نحو الحكومة الالكترونية في الجزائر مع الإشارة لبعض المبادرات العالمية**، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية سكيكدة الجزائر ، العدد 2، المجلد 2، 2019، ص152.
9. السعيد سحارة، مجلة القانون للإعمال- الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والافاق، https://www.droitetentreprise.com (00،22 ، 2020،12،25)
10. ضيف الله العتيب، **الحكومة الذكية مرحلة ما بعد الحكومة الالكترونية الجمعية السعودية للمبرمجين** ، www.daif. Net ،(50،10 ،2020،12،24)
11. غالم الهام، **مزايا وتحديات الانتقال من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية تجارب بعض الدول بما فيها الجزائر**، مجلة revredeconome et de stetique appliquee ،المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد الجزائري، الجزائر، المجلد11، العدد 02، 2014، ص 150.
12. غفصي توفيق، **إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية**، مجلة دفاتر اقتصادية، الجلفة الجزائر، العدد 01، 2019، ص 345.
13. فهد بن ناصر العبود، **الحكومة المتكاملة**، المكتبة الوطنية للنشر، الرياض السعودية، ط 1، 2018، ص17.
14. محمد العيداني يوسف زروق: **رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة باتنة- الجزائر، مجلد 07، العدد 01، 2020، ص ص 502-516 ص 504.
15. مريم خالص حسين، **الحكومة الالكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2013، ص446.
16. منير بركاني، **تعريف أهمية وإستراتيجية الحكومة الالكترونية**، موقع تدوينية علوم الإدارة https://www.tadwiina.com ، (00،09 ، 2020،12،24)
17. مؤلفي الموقع، **التنظيم القانوني والجرائم الالكترونية مابين امن المعلومات وتقييد الحريات** https://hrdoegypt.org ، مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي بالقاهرة، سنة 2018، ص 19.
18. مؤلفي سطور، **أسباب ظهور الحكومة الالكترونية**، www.stor.com ، (00،00 2020،12،22)
19. نوال بنت على البلوشية ،نبهان بن حارث، **واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية**، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، جامعة السلطان قابوس دار حمد بن خليفة للنشر، عمان ، 2020، ص06
20. نوى طه حسين وآخرون: **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة العمومية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المسيلة الجزائر، العدد 05، 2018، ص 134.